

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 517700 Cables: OAU, ADDIS ABABA

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثامنة
الخرطوم، السودان، 16-21 يناير 2006

-

الأصل: فرنسي

EX.CL/217 (VIII)

بحث التقرير المؤقت
عن إنشاء المؤسسات المالية للاتحاد الأفريقي

-

تقرير اللجنة الخاصة عن إنشاء المؤسسات المالية
(المادة "19" من القانون التأسيسي)

- 1- في تقريرها الذي عرضته على قمة سرت ، في يوليو 2005 ، أحاطت المفوضية المجلس التنفيذي علماً بعملية تنفيذ المادة "19" من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي ، الخاصة بإنشاء مؤسسات مالية. وقد أبانت المفوضية في ذلك التقرير خريطة الطريق التي تؤدي ، وفي أقرب وقت ممكن . إلى مولد تلك المؤسسات المالية، وهي : بنك الاستثمار الأفريقي ، صندوق النقد الأفريقي ، والبنك المركزي الأفريقي.
- 2- ويوضح هذا التقرير ما تم إحرازه من تقدم ، وأسلوب المعالجة المتبع لإنشاء هذه المؤسسات ، التي تشكل ، دون شك ، أدوات حقيقية للتكامل القاري . وقد تم تعيين مستشار للقيام بدراسات تتعلق بما يلي :
 - ورقة مفاهيمية عن بنك الاستثمار الأفريقي ، متجانسة مع مشروع بروتوكول لتسيير هذا البنك.
 - ورقة مفاهيمية عن صندوق النقد الأفريقي ،
 - ورقة مفاهيمية عن البنك المركزي الأفريقي.

وبناءً على ذلك ، قامت المفوضية في سبتمبر 2005 ، بعقد اجتماع لخبراء مستقلين للبحث في نتائج هذه الدراسات ، والتقدم بتوصياتهم في هذا الشأن . وقد أبدي الخبراء من خلال مداولاتهم الملاحظات التي انبثقت عنها التوصيات الملائمة (أنظر التقرير المرفق).

بنك الاستثمار الأفريقي:

أ - الملاحظات:

- 3- إثر مناقشات مستفيضة ، طرح الخبراء الأنشطة التالية:
 - 1 (هل من الملائم إنشاء بنك الاستثمار الأفريقي بينما توجد هنالك في القارة مؤسسات مماثلة ؟ فهناك بنك التنمية الأفريقي ، وبنوك الاستثمار الإقليمية ، والمؤسسات المالية. كيف ستكون علاقاتها ؟ وفي هذا الصدد، فإنه قد تمت التوصية بإنشاء بنك الاستثمار الأفريقي لمليء الفراغ المالي الذي لم تتمكن المؤسسات المالية القائمة من ملئه . بيد أن الخبراء لاحظوا أن بعض

الأهداف التي تم تحديدها لبنك الاستثمار الأفريقي ، مثل النمو الاقتصادي ، تخفيف حدة الفقر ، التنمية البشرية ، هي أهداف تم بالفعل تحديدها لبنك التنمية الأفريقي لتحقيقها. عليه ، لابد من البحث في هذه الأهداف من أجل تفادي التضارب والازدواجية.

(2) ما هو التوجه الذي سوف يتم تحديده لبنك الاستثمار الأفريقي؟ هل سيكون موجهاً نحو النمو الاقتصادي أم نحو التنمية الاجتماعية؟ رأي الخبراء أن بنك الاستثمار الأفريقي يجب أن يركز على تعزيز القطاع الخاص. وتمويل المشروعات الاقتصادية ذات الجدوى وتعبئة الموارد المالية من أجل التنمية الاقتصادية الاجتماعية.

(3) ما هو الدور الذي سوف تلعبه الحكومات في تسيير بنك الاستثمار الأفريقي، هذا إذا أخذنا في الاعتبار أن الدول الأفريقية لم تنجح في الاحتفاظ بمؤسسات مالية وتنموية قوية؟ يرغب الخبراء في أن تكون مشاركة الحكومات موجهة نحو مهام الرقابة والتنظيم ، وأن يكون البنك بمثابة مشروع مشترك بين الحكومات ، والمؤسسات العامة ، والقطاع الخاص ، وأن يتم تحديد إجراءاته بصورة مشتركة.

(4) كيف يمكن خلق الظروف المواتية لتطور البنك بصفة دائمة لتمويل المشروعات الاقتصادية ذات الجدوى؟. رؤى أنه من أجل ضمان الجدوى والحيوية ، والتحديد والمسؤولية ، أن يتم تقسيم الإجراءات بصورة عادلة بين الحكومات والقطاع الخاص.

(5) ما هو مدخل بنك الاستثمار الأفريقي إلى سوق المال الدولية من أجل تعبئة الموارد المالية اللازمة حتى يتمكن من إدارة القروض والإعانات ، بما في ذلك الصناديق الخاصة .

(6) كيف يمكن وضع مشروعات جديدة لضمانات الاستثمارات ، مثل وكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف ، بهدف الحد من تكاليف فاتورة المخاطر؟

(7) ما هو دور القطاع الخاص الأفريقي ، والأفراد ، والشركات في تسيير واستغلال موارد بنك الاستثمار الأفريقي؟

ب - التوصيات:

4- رغم الصعوبات ، فقد أكد الخبراء على ضرورة إنشاء بنك الاستثمار الأفريقي من أجل مواجهة تحديات التكامل الاقتصادي الأفريقي . عليه ، فقد تم تقديم التوصيات التالية:

* مهمة بنك الاستثمار الأفريقي:

- (1) تعبئة الموارد المالية من أجل التكامل الاقتصادي والتنمية ،
- (2) تعزيز الاستثمار في مجال البنى التحتية،
- (3) ترقية القطاع الخاص من أجل التنمية الاقتصادية ،

(4) تعزيز تطوير الأسواق المالية الوطنية / الإقليمية ،

وكذلك النظم المالية ، بما في ذلك نظام التمويل الجزئي ، بهدف تسهيل الحصول على القروض لمختلف فئات المجتمع ، بما في ذلك القطاع غير الرسمي .

(5) توفير تمويل خاص لتعزيز التجارة فيما بين الأقاليم .

كذلك أيضاً ، فقد أوصي الخبراء ببحث واعتماد المذكرة المفاهيمية ومشروع البروتوكول ، طبقاً لما ورد آنفاً من توصيات .

كما اقترحوا أيضاً تحديداً واضحاً للشركاء الرئيسيين وتحديد أسهم في البنك وسدادها. وفي هذا الصدد لابد من إشراك المؤسسات العامة والخاصة في عملية التسيير السليم لبنك الاستثمار الأفريقي.

• مصادر التمويل:

5- وبناء على المناقشات التي جرت حول هذه المسألة ، تم تقديم التوصيات التالية:

(1) ينبغي تمويل بنك الاستثمار الأفريقي عن طريق اشتراكات الدول

الأعضاء والقطاع الخاص والشركات وكذلك أيضاً عن طريق رؤوس الأموال الأجنبية وبعد أقصى يتم الاتفاق عليه لاحقاً .

(2) تعبئة موارد المؤسسات مثل التأمينات وصناديق المعاشات وإئتمانات المخاطر والصناديق الخاصة بما في ذلك صناديق الأوقاف الخاصة/ المساعدات؛

(3) تعبئة موارد المنتجات الأساسية بفضل إنشاء صناديق الأوقاف الخاصة.

(4) طرح الأسهم ذات الامتيازات وبيع السندات للجمهور العام ؛

(5) تسهيل إعادة الممتلكات التي تم الحصول عليها دون وجه حق والمتواجدة لدي البنوك الأجنبية ، وذلك بواسطة صناديق الأوقاف الخاصة.

(6) تشجيع الدول الأفريقية وغيرها من المانحين بإنشاء صناديق للأوقاف الخاصة.

• الانضمام والإدارة :

6- قدم الخبراء التوصيات التالية :

(1) ينبغي تعيين أعضاء مجلس الإدارة لولايتين (5) سنوات لكل ؛

(2) يمثل النظام الخاص في مجلس الإدارة دون أن يكون له حق النقض؛

(3) يتم إنشاء لجنة المراجعة من أجل تعزيز الإدارة الرشيدة ؛

(4) لابد من صياغة مدونة للسلوك؛

(5) ينبغي الفصل بين مهام رئيس مجلس الإدارة ورئيس البنك.

• **التعاون والشراكة مع المؤسسات الأخرى:**

7- قدم الخبراء التوصيات التالية :

(1) تعزيز التمويل المشترك مع المؤسسات المالية المعنية الأخرى

للمشروعات الملائمة ، وخاصة القطاع الخاص ، إذا أمكن ذلك ؛

(2) التعاون مع الوسطاء الماليين ؛

(3) دعم الشراكة مع المؤسسات المالية المعنية الأخرى بهدف تقاسم

المعلومات، والمساعدات الفنية وغيرها من أنشطة دعم المقررات، مثل

دراسات الجدوى ، وضع البرامج وإعداد خطط العمل.

صندوق النقد الأفريقي:

أ - **الملاحظات:**

8- لم تكن فكرة إنشاء صندوق النقد الأفريقي فكرة جديدة . فقد تقدمت بها الدول

الأفريقية في الثمانينات من القرن الماضي ، كرد على الشعور بالضياع الذي

تسبب فيه صندوق النقد الدولي ، وكإعراب عن عدم الرضا عن التسهيلات

غير المناسبة لصندوق النقد الدولي فيما يتعلق بالمشاكل الخاصة بموازين

المدفوعات للدول الأفريقية. وقد كانت الدول الأفريقية غير راضية بصفة

خاصة عن الشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي، والتي يطلب بموجبها

من الدول الأعضاء تنفيذ برامج التعديل الهيكلي ، بما في ذلك خفض العملات

. غير أنه ، لا بد من الاعتراف بأن صندوق النقد الدولي يمتلك بعض

التسهيلات لمساعدة الدول التي تعاني من صعوبات مؤقتة تتعلق بموازين

مدفوعاتها. والمشاكل التي واجهت الخبراء، هي ما يلي:

(1) لا يمكن إنشاء صندوق النقد الأفريقي إلا إذا كانت العديد من الدول

الأفريقية تعاني من عجز في سداد التزاماتها الخارجية وأن يكون الوضع

العام الخاص بسداد الالتزامات الخارجية يتصف بالعجز (أي أن الفائض

لا يمكنه تغطية العجز).

(2) يمكن لصندوق النقد الأفريقي ضمان تمويل العجز في موازين المدفوعات

دون مطالبة الدول التي تستغل موارد الصندوق بإجراء أي تعديلات نقدية

، خاصة إذا كان العجز في حساباتها الجارية مهيكلًا.

9- ورغم ذلك ، فإن مؤشر الفوائض المرتفعة في ميزانيات الدول المصدرة

للفنط يمكن أن تسهم في إيجاد حل للمشكلة المشار إليها في الفقرة (1) أعلاه.

غير أن المشكلة الثانية تظل قائمة دون حل .

ويمكن لصندوق النقد الأفريقي أن يسترشد بنظام النقد الأوروبي ، ومع ذلك ، فإن

الدروس المستفادة من نظام النقد الأوروبي . تبين لنا حقيقة أن إنشاء صندوق النقد

الأفريقي:

- 1) ينبغي أن يمكن من تعزيز التعاون النقدي.
- 2) وينبغي أن يساعد على مضاعفة الجهود لدعم التكامل الإقليمي.
- 3) وينبغي أن يمكن من وضع آليات تهدف إلى ضمان سياسة مالية فاعلة.

ب- التوصيات:

- 10- أقر الخبراء بضرورة إنشاء صندوق النقد الأفريقي والذي سيكون دوره مساعدة الدول على سد العجز في موازين المدفوعات ، وتعزيز التعاون النقدي ، وضمان الرقابة ، وإتباع سياسة مالية حازمة . واقترحوا أن يعكف صندوق النقد الأفريقي على الرقابة وعلى السياسة المالية الحازمة بعد إنشاء البنك المركزي الأفريقي. وعليه ، فقد أصدروا التوصيات التالية :
 - 1) ينبغي أن يكون دور صندوق النقد الأفريقي على النحو التالي :
 - تقديم دعم مالي على المدى القصير من أجل تصحيح الاختلال في موازين المدفوعات ؛
 - تعزيز التعاون النقدي بين الدول الأعضاء ؛
 - مساعدة الدول الأعضاء على وضع سياسات مالية حازمة ورقابة ولوائح تنظيمية مصرفية وكذلك أيضاً آليات المراجعة في إدارة موارد الميزانية والمالية.
 - تعزيز التجارة الأفريقية الداخلية والاستثمارات وعملية التكامل الإقليمي.
 - 2- من المحتمل أن يكون صندوق النقد الأفريقي أكثر فاعلية إذا ما عمل داخل مناطق الاتحادات النقدية.
 - 3- ينبغي على صندوق النقد الأفريقي أن يعمل بالتعاون مع مختلف الاتحادات النقدية ذات المصالح المشتركة فيما يتعلق بالعجز في ميزان المدفوعات، وإمكانية الحصول ، عند الضرورة ، على القروض التي يقدمها صندوق النقد الأفريقي.
 - 4- على صندوق النقد الأفريقي تعزيز التعاون النقدي بين الدول الأعضاء وتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي بفضل آليات الرقابة والإشراف ، إضافة إلى التعاون مع المؤسسات المالية الأجنبية ، بما في ذلك صندوق النقد الدولي.
 - 5- تتكون موارد الصندوق ، من بين مصادر أخرى ، من الإسهامات ، واحتياطات الدول الأعضاء .

6- فيما يختص بالموعد ، فمن المحتمل أن يتم إنشاء صندوق النقد الأفريقي بعد فترة وجيزة من بدء عمليات بنك الاستثمار الأفريقي ، والذي من المأمول أن يخلق بيئة مواتية لتعزيز التجارة والبنية التحتية والاتصالات.

البنك المركزي الأفريقي:

أ-الملاحظات:

- 11- إن الهدف الرئيسي من إنشاء البنك المركزي الأفريقي هو :
 - (1) مواءمة وتنسيق السياسات النقدية.
 - (2) ضمان إدارة مالية أفضل ، وخلق عملة مشتركة في إطار عملية التكامل الإقليمي ؛
 - (3) نشر الإعلانات عن المناقصات وسك العملات ؛
 - (4) القيام بالدور القيادي والرقابي بالنسبة للمصارف المركزية الوطنية ، والإقليمية الفرعية ، التي يمكنها ، من بين جملة أمور أخرى ، القيام بمعاملات في السوق الحر.

ينبغي أن يكون البنك المركزي الأفريقي مستقلاً مع الأخذ في الاعتبار المتطلبات وضمن نظم عادلة ، والرقابة على المصارف الوطنية أو الإقليمية.

ب- التوصيات:

12- يدرك الخبراء أنه لا بد من إنشاء بنك مركزي أفريقي في الوقت المناسب. وسوف يكون دوره هو تعزيز النمو الاقتصادي في إطار استقرار الأسعار. كما اقترحوا أيضاً أن يكون البنك المركزي الأفريقي هو دورة هذه العملية، إذ أنه سوف يتم إنشاؤه تدريجياً بواسطة إنشاء بنوك مركزية إقليمية. وأكد الاجتماع على أن يتم أولاً إنشاء بنك الاستثمار الأفريقي من أجل الإسراع بالتكامل الإقليمي قبل إنشاء المؤسسات الأخرى. وقد رأى الخبراء أنه من أجل إنشاء البنك المركزي الأفريقي، ينبغي الاستفادة من الدروس المستخلصة من تجارب البنوك المركزية التي أثبتت نجاحها مثل مصارف بعض الدول الأفريقية والكاريبية عليه، فقد أصدر الخبراء التوصيات التالية:

- (1) سك عملة مشتركة ودعم مصداقيتها،
- (2) الإسهام في التكامل الاقتصادي والتنمية،
- (3) إتباع سياسة نقدية على مستوى القارة،
- (4) تعزيز استقرار القطاع المالي.

13- ولا بد أن نلاحظ من الناحية الأخرى، أنه لكي تسير العملية بفاعلية من أجل إنشاء هذه المؤسسات المالية، فقد شاركت المفوضية الخبراء في أسلوب المعالجة الذي تريد أن تتبناه أو تقترح تبنيه. وتتكون هذه الخطوة من إنشاء لجنة فنية للتسيير لكل مؤسسة يراد إنشاؤها، وتكون مهمتها الأساسية هي أن تشحذ وأن تنجز جميع المهام التي من شأنها أن تسهم في مولد هذه المؤسسات المالية، في أقصر وقت ممكن. وتتشكل هذه المهام أساساً من دراسات الجدوى، وصياغة مشروعات البروتوكولات المتعلقة بالأداء اليومي لهذه المؤسسات، وإعداد الدراسات التي ترمى إلى تفعيلها، وإنجاز المهام الأخرى التي تسبق الانطلاقة الفعلية لهذه المؤسسات المالية. وقد رحب الخبراء بهذه الخطوات من قبل المفوضية. وبعد أن قاموا ببحثها تقدموا بالتوصيات التالية:

14- فيما يتعلق بالخط الذي ينبغي إتباعه، أشاد الخبراء بالاقترح الذي يرمى إلى إنشاء لجان تسيير فنية لكل واحدة من المؤسسات المالية الثلاث، كما أوصوا بشدة بتنفيذ ذلك. كما أنهم، ومن أجل فعالية أكبر، فقد اقترحوا أن يتم التنفيذ على مرحلتين:

- 1) المرحلة الأولى أو المرحلة الإعدادية تتمركز حول الأنشطة التالية:
 - دراسات الجدوى،
 - وضع البروتوكولات،
 - الأنشطة الأخرى مثل الورش، والمشاورات مع المساهمين والشركاء.. الخ.

كما رأى الخبراء أيضاً أن تجرى هذه المرحلة الإعدادية في مقر الاتحاد الأفريقي، تحت إشراف إدارة الشؤون الاقتصادية.

2) تتمركز المرحلة الثانية أي مرحلة التنفيذ على التنفيذ الفعلي وانطلاق عمليات المؤسسات. وأقترح الخبراء أن تتم هذه المرحلة في المقار الرئيسية للمؤسسات المختلفة. وبالتالي، تقدم الخبراء بالتوصيات التالية:

- 1) إنشاء لجان التسيير الفنية الثلاث في أسرع وقت ممكن،
- 2) الإسراع في إعداد رسالة واضحة وتوجيهها إلى الجمهور الأفريقي، فيما يختص بما تم إحرازه من تقدم والالتزام بإنشاء هذه المؤسسات،
- 3) العمل بالتعاون مع المؤسسات والشركاء المعنيين،
- 4) إنشاء لجان تسيير لكل مؤسسة، وألا تقل عضوية كل لجنة عن (5) أعضاء، ولا تزيد عن (8) أعضاء،
- 5) تحديد المؤسسات والأفراد المؤهلين الذين سوف يعملون في مختلف اللجان. وفي حالة المؤسسات لأبد من ضمان إرسال خطابات مراسمية في هذا الصدد.

15- سوف تستمر عملية التفكير في إنشاء هذه المؤسسات المالية في عام 2006 حيث يتم تنظيم اجتماع للخبراء الحكوميين. وسوف تتم دعوتهم، مثل ما حدث لرفصائهم المستقلين، وذلك للنظر في النصوص التي أعدتها المفوضية من قبل. وسوف يتم إجراء تحليل ورفعته إلى وزراء الاقتصاد والمالية عند انعقاد دورة مؤتمريهم الثانية، خلال 2006. وسوف يتم رفع التقرير المنبثق عن تلك الدورة بشأن هذا الموضوع إلى أجهزة صنع القرار في الاتحاد الأفريقي خلال العام الجاري في اجتماعاتهم المختلفة.

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 517700 Cables: OAU, ADDIS ABABA

EX.CL/217 (VIII)
ANNEX.I

تقرير اجتماع الخبراء المستقلين
عن المؤسسات المالية
أديس أبابا، إثيوبيا، 19-20 سبتمبر 2005

-

ملخص:

على الرغم من الصعوبات أكد الخبراء على ضرورة إنشاء بنك الاستثمار الأفريقي من أجل مواجهة التحديات التي يفرضها التكامل الأفريقي. وينبغي أن يركز تنفيذه خاصة على الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

أقر الخبراء بضرورة إنشاء صندوق النقد الأفريقي والذي سيكون دوره مساعدة الدول الأعضاء على سد العجز في موازين مدفوعاتها وتعزيز التعاون النقدي وضمان الانضباط والرقابة المالية.

كما أقر الخبراء أيضا بضرورة إنشاء البنك المركزي الأفريقي، في الوقت المناسب والذي سوف يكون دوره تعزيز النمو الاقتصادي في إطار استقرار الأسعار. وقد اقترحوا كذلك أن يكون البنك المركزي هو دورة هذه العملية، إذ أن إنشائه سيتم إثر عملية إنشاء المصارف المركزية. وأكد الاجتماع على ضرورة البدء أولا بإنشاء بنك الاستثمار الأفريقي من أجل الإسراع بالتكامل الاقتصادي قبل إنشاء المؤسسات الأخرى. أما فيما يخص إنشاء البنك المركزي الأفريقي، رأى الخبراء استخلاص الدروس من تجارب المصارف المركزية التي أثبتت نجاحها، في بعض الدول الأفريقية والكاريبية.

أما فيما يتعلق بآفاق المستقبل، فقد بحثت مفوضية الاتحاد الأفريقي مع الخبراء في الاقتراح الخاص بإنشاء لجان التسيير الفنية لكل واحدة من المؤسسات المالية الثلاث. وقد رحب الخبراء بارتياح بهذه المقترحات، وأوصوا بشدة بتنفيذها. كذلك أيضا، ومن أجل الفعالية، رأوا أن يتم تنفيذ ذلك على مرحلتين:

تتمركز المرحلة الأولى أي الإعدادية حول الأنشطة التالية:

- دراسات الجدوى،
- وضع البروتوكولات،
- الأنشطة الأخرى، مثل الورش، والمشاورات مع الشركاء والأطراف المعنية .. الخ.

أقترح الخبراء أن يتم إجراء المرحلة الأولى أي الإعدادية في مقر الاتحاد الأفريقي تحت إشراف إدارة الشؤون الاقتصادية.

أما المرحلة الثانية، وحتى يتم تنفيذها، فإنها سوف تتمركز حول التنفيذ الفعلي وعملية انطلاق عمل هذه المؤسسات، وأقترح الخبراء أن تتم هذه المرحلة في المقار الرئيسية للمؤسسات المختلفة.

المقدمة:

1- في إطار تنفيذ المادة (19) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، الخاصة بإنشاء المؤسسات المالية (بنك الاستثمار الأفريقي، صندوق النقد الأفريقي، والبنك المركزي الأفريقي) ، قامت مفوضية الاتحاد الأفريقي بعقد اجتماع للخبراء المستقلين، بأديس أبابا (إثيوبيا)، في يومي 19 و20 سبتمبر 2005 ، من أجل النظر في الوثائق المفاهيمية ، ومشروعات البروتوكولات التي أعدتها المفوضية والخاصة بتلك المؤسسات الثلاث. وتجدون طيه قائمة بأسماء المشاركين في ذلك الاجتماع.

أ - الافتتاح:

2- قام مدير إدارة الشؤون الاقتصادية ، نيابة عن رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، بافتتاح الاجتماع وسلط الأضواء علي الهدف من هذا الاجتماع، وخاصة تقديم المشورة حول الأساليب العملية لتسيير هذه المؤسسات المالية الثلاث. وقد أشار إلى التحديات التي تواجهها القارة مثل العجز المزمع في الموارد المالية لتنمية أفريقيا، وعبء المديونية الأفريقية، وضرورة دعم النظم المصرفية الأفريقية ... الخ . وخلص إلى دعوة الخبراء بتقديم المشورة حول أفضل الطرق والظروف للانطلاق الفعلية للمؤسسات المالية الثلاث ، وذلك طبقاً للمادة (19) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

ب- انتخاب أعضاء هيئة التسيير:

3- إثر المشاورات التي تم إجراؤها تم اختيار الخبراء الآتية أسماؤهم لتسيير أعمال الاجتماع :

الرئيس: د. إيفز أكوي أمائزو

منسق القضايا الاستراتيجية لأفريقيا – منظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة – "اليونيدو".

المقررون:

- 1- د. شريف سالف سي ، نائب الرئيس ، المجلس التجاري ، أفريقيا – آسيا.
- 2- السيدة / أموسو فيليسييتي ، مصرفية سابقة.
- 3- السيد / أدماسو تادسي ، رئيس استراتيجية المؤسسة في بنك تنمية الجنوب الأفريقي.

4- في كلمته التي قبل فيها تكليفه بالرئاسة - سلط الرئيس الأضواء على المسائل الهامة التالية : تسهيل الحصول على القروض من أجل رفع القوة الشرائية للشعوب الأفريقية وإشراكهم في جهود التنمية. بما في ذلك إشراك أوسع للمجتمع المدني وخاصة القطاع الخاص ، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية . وإنشاء شبكات للمؤسسات المالية وتفاذي تكرر الأنشطة نفسها بواسطة عدة منظمات وخلق الظروف الملائمة لتحقيق أهداف الاتحاد الأفريقي والنيباد.

ج - اعتماد جدول الأعمال:

- 5- أقر الاجتماع جدول الأعمال المرفق .
6- بعد إقرار جدول الأعمال دارت المناقشات حول المؤسسات الثلاث.

2- بنك الاستثمار الأفريقي:

أ - العرض الذي قدمته مفوضية الاتحاد الأفريقي:

مذكرة مفاهيمية حول إنشاء بنك الاستثمار الأفريقي ومشروع

البروتوكول :

7- تسلط هذه الوثيقة الأضواء على الظروف الاقتصادية الاجتماعية الصعبة التي يتوجب على القارة مواجهتها والتي تعوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتي حددتها الأمم المتحدة بحلول عام 2015 تلك الصعوبات التي تحول دون أن تتمكن أفريقيا من الاستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة . فالكثير من الدول الأفريقية قد وضعت ونفذت سياسات إنمائية وطنية بمساعدة المؤسسات المالية على الصعيدين الثنائي ومتعدد الأطراف. غير أنه ، ومن المؤسف ، فإن هذه السياسات لم تمكنها من الانطلاقة الاقتصادية المتوقعة وذلك بسبب عدم مقدرتها على خلق البيئة المواتية لتطوير القطاع الخاص والإسراع بعملية التكامل الاقتصادي في أفريقيا. واستنادا على تجربة الدول الآسيوية، فإن تنفيذ السياسات المالية والهيكل الفاعلة في بيئة تتسم بالشفافية وإتباع الممارسات الضرورية للحكم الرشيد ، تعتبر من الضروريات للإسراع بعملية التكامل الإقليمي ودعم القطاع الخاص وتحديث الأنظمة الاقتصادية في الريف ذلك بفضل تنفيذ السياسات الملائمة. وفيما يتعلق بالسياسات المالية ، فقد أصبح من الواضح في جميع أنحاء العالم ، أن توفير الخدمات المالية للأسر ، والمؤسسات الخاصة والعامة وأيضاً إلى الحكومات من شأنه أن يسهم إسهاماً كبيراً بالإسراع في النمو العالمي وتخفيف حدة الفقر.

9- على الاتحاد الأفريقي أن يعمل على جبهتين من أجل زيادة حجم القروض المصرفية. أولاً ، ينبغي على الاتحاد الأفريقي أن يوجه نداء إلى الدول الأفريقية لمواصلة جهودها الرامية إلى تعزيز فعالية النظم المالية الراهنة . ثم ينبغي عليه إدارة إنشاء المؤسسات المالية الجديدة على الصعيد القاري ، من أجل جذب الموارد الخارجية وتعبئة الادخار الداخلي (وذلك

بخلق أسواق مالية جزئياً) ومنح الاعتمادات التي ينبغي استثمارها بفاعلية. وفي هذا الإطار ، فإن إنشاء بنك الاستثمار الأفريقي يأتي ليدعم المقدرّة الأفريقية على مواجهة التحديات الاجتماعية الاقتصادية.

10- سوف يلعب بنك الاستثمار الأفريقي دور الوسيط بين الجهات التي تصدر السندات والذين يشترونها. وسوف يقدم المشورة للحكومات والمؤسسات المالية حول الكيفية التي تجمع بها الأموال من أجل الاستثمارات. وفي نهاية المطاف، فإن بنك الاستثمار الأفريقي سوف يقوم بسد الفجوة المالية الموجودة في مجالات الأولويات التي حددها الاتحاد الأفريقي في خطته الاستراتيجية على المدى الوسيط بهدف تحقيق النمو الاقتصادي، والحد من الفقر ، وتعزيز وضع المرأة ودعم التنمية البشرية (التعليم والصحة) وحماية البيئة في الدول الأفريقية وخاصة في المناطق الريفية.

11- وسوف يقوم بنك الاستثمار الأفريقي أيضاً بتمويل مشروعات الاستثمار التي ترمي إلى الإسراع بالتكامل الاقتصادي والفعلية للدول الأفريقية. وتتعلق هذه المشروعات بتطوير: (1) البنية التحتية للنقل (الطرق والطرق البرية الوطنية والدولية، الموانئ ، المطارات ، خطوط الأنابيب ، (2) موارد الطاقة ، بما في ذلك استغلال النفط (3) الاتصالات السلكية واللاسلكية. ويقدم بنك الاستثمار الأفريقي أيضاً دعمه لتنمية القطاع الخاص وتمكين الاقتصاديات الأفريقية من أن تصبح أكثر تكاملاً بهدف تعزيز التجارة داخل الأقاليم.

12- وأخيراً ، فإن بنك الاستثمار الأفريقي سوف يقوم ، وبقدر الإمكان بتنسيق إجراءاته مع المؤسسات الوطنية ، سواء كانت عامة أم خاصة، تلك التي تمول الاستثمارات في أفريقيا.

13- وبجانب هذه المهام المحددة ، فإن الوثيقة تتناول أيضاً الانضمام والإدارة والهياكل والتعاون مع المؤسسات الأخرى ، ومع الشركاء وتتقدم بتوصيات عن أنشطة المتابعة.

ب - عرض مقدم من بنك التنمية الأفريقي : سياسة بنك التنمية الأفريقي الخاصة بتمويل مشروعات التكامل الإقليمي (مثل مشروعات البنية التحتية متعددة الجنسيات والقطاع الخاص وتقديم الضمانات):

14- إن بنك التنمية الأفريقي ، وبموجب اللوائح مكلف بتعزيز تكامل الدول الأفريقية على الصعيدين الفردي والجماعي. وقد قام البنك منذ إنشائه بتمويل دراسات الاستثمار متعددة الجنسيات ، ودعم مقدرات المؤسسات القارية والإقليمية الفرعية.

15- وفي 1999 ، اعتمد بنك التنمية الأفريقي رؤية تشمل دعم التعاون الاقتصادي والتكامل الاقتصادي وتسهيل التكامل الاقتصادي في الاقتصاد

العالمي وكذلك خلق بيئة مواتية للقطاع الخاص كقوة محركة للنمو الاقتصادي .

16- كما أن العرض قد سلط الأضواء على المبادئ التوجيهية الرئيسية لسياسة بنك التنمية الأفريقي ، وعلى استراتيجيته للتكامل بما في ذلك تعزيز النمو الاقتصادي الإقليمي ، وتخفيف حدة الفقر ودعم برنامج الاتحاد الأفريقي/النيباد ومنح القروض من صندوق التنمية الأفريقي للعمليات متعددة الجنسيات.

17- لقد أنتقى البنك شركاء آخرين وركز أنشطته على التعاون معهم من أجل تعزيز البيئة المواتية للتكامل بفضل أنشطة القطاع الخاص ، وتحرير التجارة ، وتنسيق السياسات.

18- ومن الناحية الأخرى ، فقد أوضح العرض الجهود التي تم بذلها من أجل دعم فعالية بعض الموارد الإقليمية المشتركة بفضل الاستثمارات/الدراسات ، مثل مشروع "الطاقة" بمانتالي ، ومشروع الإدارة المتكاملة لمكافحة الآفات الزراعية في حوض بحيرة تشاد، ونظام الإدارة الإعلامية عن البيئة الإقليمية في حوض الكونغو وكذلك أيضا الدراسات الخاصة بنقل الطاقة من مانتالي . وتناول العرض أيضا دعم البنك للمبادرات/البرامج القارية مثل النيباد/الشراكة الأفريقية الجديدة، التركيبات الكهربائية الأفريقية، الإجراءات الصحية ودعم المبادرات الإقليمية لدعم المقدرات (السادك ، الكوميسا ، السيماك). وكذلك أيضا أوضح العرض مراحل تنفيذ البرامج الإقليمية قيد المناقشات.

ج - عرض مقدم من بنك الاستثمار الأوروبي: سياسة بنك الاستثمار الأوروبي الخاصة بتمويل تنمية القطاع الخاص في أفريقيا وفي مناطق العالم الأخرى:

19- يعتبر بنك الاستثمار الأوروبي أقدم مؤسسات الائتمان للاتحاد الأوروبي. وهو جهاز تم إنشاؤه بتصوير مسبق في 1958 بموجب اتفاقية روما بهدف تمويل الاستثمارات الرأسمالية لتعزيز التكامل الأوروبي. ويبلغ رأسمال هذا البنك 163ر7 مليار يورو، كما أن المساهمين فيه هم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وعددها (25) دولة.

20- وبينما تتمحور الأنشطة الأساسية للبنك حول مشروعات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلا أنه يقدم أيضا الدعم لتنفيذ سياسات التعاون الخارجي ، وتنمية الاتحاد الأوروبي. كما أن قروض البنك خارج الاتحاد الأوروبي تتم طبقا للصلاحيات المحددة التي يخولها لها الاتحاد الأوروبي. ويعمل البنك في الوقت الراهن في مجموعة دول أفريقيا ، والكاريبي ، والباسفيكي ، وفي دول وأقاليم ما وراء البحار ، وذلك تطبيقاً لبرنامج العون المالي المنصوص عليه في اتفاقية كوتونو للشراكة التي

وقعت عليها مجموعة دول أفريقيا والكاريببي والباسفيكي والاتحاد الأوروبي في 23 يونيو 2000 وبموجب القرار الصادر عن مجلس دول وأقاليم ما وراء البحار ، في 27 نوفمبر 2001 ويقوم بنك الاستثمار الأوروبي بموجب هذه الاتفاقيات بإدارة تسهيلات الاستثمار البالغة 1700ر2 مليون يورو ، وموارد بنك الاستثمار الأوروبي البالغة 1700ر2 مليون يورو .

21- وتقدم موارد صندوق الاستثمار وبنك الاستثمار الأوروبي لتمويل المؤسسات الخاصة على المدى الطويل . وبما أن القطاع الخاص هو المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي ، فإن التنمية لا يمكن أن تركز فقط على التخطيط الحكومي وحده ، بل إنها تحتاج إلى مبادرة وإسهام المؤسسات الخاصة فالاستثمار في القطاع الخاص يلعب دوراً حاسماً في تعزيز آفاق النمو الاقتصادي على المدى البعيد ، وفي التخفيف من حدة الفقر، وهو الهدف الرئيسي للتعاون بين مجموعة دول أفريقيا، والكاريببي والباسفيكي ، والاتحاد الأوروبي.

22- بالإضافة إلى الدعم المقدم إلى القطاع الخاص ، فإن البنك يقوم أيضاً بدعم استثمارات القطاع العام المبررة على الصعيد التجاري والتي تعتبر ضرورية للقطاع الخاص ، وللتنمية الاقتصادية بصفة عامة ، والتي يتم الاستثمار فيها في مجالات الطاقة الكهربائية ، والاتصالات وتنقية المياه .

23- ويعمل صندوق الاستثمار بمثابة "صندوق متجدد" بفضل إسهامات المخاطر التي يمكن إعادة استثمار فوائدها في مشروعات جديدة في مجموعة دول أفريقيا والكاريببي والباسفيكي . ويدعم مقرته المالية تنفيذ تقييم المخاطر والتي طبقاً لشروطها فإن ظل خطر يتعرض له القرض يتم تقييمه على ذلك الأساس ، وعلى أسس منتقاة للمشروعات .

24- ويقدم صندوق الاستثمارات ، إذا أمكن ذلك عملات صعبة ومحلية ، تعكس معدلاتها ظروف السوق . ويمكن استخدام الكثير من الوسائل ، مثل القروض البسيطة ، التمويلات الثانوية، الصناديق شبه الكلية .. الخ. (القروض بالشراكة ، الديون المدعومة والمشروطة، السداد المرتبط بالأداء ... الخ)، وكذلك أيضاً السندات القابلة للصرف ورؤوس أموال المشاركة المحضة . كما يمكن استغلال صندوق الاستثمار أيضاً لتوفير الضمانات للقروض أو طرح السندات. وبنك الاستثمار الأوروبي، الذي يمنح قروضا تصل إلى (50%) من تكلفة المشروعات (30% في المتوسط) يهدف إلى أن يلعب دوراً منشطاً في تعبئة الموارد المحلية، وتشجيع الممولين الآخرين على المشاركة في هذه الأنشطة.

25- وفي 30 يونيو 2005 (أي بعد عامين من العمل مع صندوق الاستثمارات) فقد ارتفع إجمالي الاعتمادات الممنوحة إلى (888) مليون

يورو منها (595) مليون من التوقعات على (159) مليون يورو للصرف. وتبلغ قيمة المشروعات قيد الانتظار (2000) مليون يورو (وهو مبلغ يفوق اعتمادات صندوق الاستثمارات).

د - عرض مقدم من البنك الدولي/بنك التمويل الدولي: سياسة البنك الدولي الخاصة بتمويل المشروعات متعددة الأطراف ، وتنمية القطاع الخاص، وتحديث التنمية الريفية:

26- في مطلع شهر سبتمبر 2005 اعتمد البنك الدولي خطة عمل أفريقية جديدة تركز على النتائج التي تهدف إلى دعم جهود الدول الأفريقية في مجال النمو الاقتصادي والتخفيف من حدة الفقر ، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وذلك بالتعاون مع شركاء التنمية الآخرين. وتشمل خطة العمل أربعة مواضيع رئيسية : خلق الدول المعتمدة على ذاتها، تعزيز الحكم الرشيد ، الاعتماد على معززي النمو ، المشاركة في عملية النمو واقتسام فوائده وكذلك دعم الشراكات.

27- ويتناول موضوع "الاعتماد على معززي النمو" المسائل الخاصة بتمويل المشروعات متعددة الأطراف وتنمية القطاع الخاص وتحديث القطاع الريفي . وسوف يقوم البنك بإجراءات محددة خلال السنوات الثلاث القادمة بموجب ما ورد في خطة العمل لحل المشاكل التالية :

- إجراء زيادة كبيرة على تمويل تنمية البني التحتية في أفريقيا جنوب الصحراء وترتفع هذه الزيادة من (1ر8) مليار للعام المالي 2006 إلى (2ر4) مليار للعام المالي 2008.
- أن يكون جزءاً من المجموعة الأفريقية للبنني التحتية من أجل تعبئة الدعم الإضافي من المانحين لمشروعات البني التحتية ، لتصل الزيادة إلى نحو (2ر5) مليار للعام المالي 2008.
- تيسير إشراك القطاع العام / الخاص في تنمية البني التحتية مثل الطاقة الكهربائية ، النقل وتنمية الموارد الكهربائية.
- توسيع أنشطة مجموعة البنك الدولي ، "أفريقيا الجزئي ، مبادرة المؤسسات الصغيرة والوسيط في (8) دول للعام المالي 2007. والتركيز بصفة خاصة على القدرة على الحصول على القروض للمؤسسات المملوكة للنساء.
- العمل بالتعاون مع مجالس المستثمرين بهدف وضع برامج محددة ترمي إلى القضاء على الصعوبات الرئيسية التي تعوق الاستثمار الخاص.
- زيادة الاستثمارات المادية، خاصة في مجالات الري، وإدارة الموارد الكهربائية ، والبني التحتية ، والطرق الريفية ورفع نصيب

الخدمات في المناطق الريفية في القطاع الزراعي، وغير ذلك مثل الصحة والتعليم.

- رفع مستوى الإنتاجية الزراعية بفضل استخدام الممارسات الزراعية الأكثر جودة.
- تقوية الدعم الموجه للمزارعين وللأنشطة الزراعية ، وذلك عن طريق وصول أفضل إلى الأسواق ، وتمويل جيد في أوساط الريف.
- تعبئة البرامج على الصعيد الدولي، مثل المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية ، وذلك من أجل توسيع الاستثمارات لتشمل العلوم والتقنيات الزراعية ولدعم النظم الوطنية في المجال الزراعي.
- زيادة التمويل العام والخاص من أجل رفع المعدل إلي (50%) للتمويل العام- الخاص للزراعة المروية فيما بين الأعوام 2005-2008.

هـ - عرض مقدم من بنك تنمية الجنوب الأفريقي : الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص في مجال تمويل مشروعات البنى التحتية متعددة الأطراف:

- 28- إن الصلاحيات الموسعة الممنوحة لبنك تنمية الجنوب الأفريقي (والمشار إليه فيما بعد (البنك) بموجب قانون البنك عام 1997 (القانون رقم (13) 1997) ترمي إلى تعزيز التنمية والنمو الاقتصادي وتنمية الموارد البشرية، ودعم القدرات المؤسسية. وكان قد تم إنشاء البنك في 1983 ، حيث بدأ مزاولة عملياته في الإقليم ثم بعد ذلك أعيدت هيكلته بعد 1994 ، وتحول إلى نظام جديد قائم في الجنوب الأفريقي وذلك بعد أن طلبت حكومات مجموعة الجنوب الأفريقي للتنمية (السادك) أن يلعب البنك دوراً أكبر في النمو المصرفي في الإقليم الفرعي.
- 29- يهدف البنك إلى تعبئة الموارد المالية ، وكذلك أيضا شحذ المعرفة على الصعيد الوطني والدولي وعلى مستوى القطاعين العام والخاص من أجل مشاريع وبرامج التنمية المستدامة. ويتم ذلك عبر الدور الثلاثي الممول ، وللمستشار والشريك الذي يقوم البنك بدوره . ويعمل البنك في الجنوب الأفريقي فيما يختص بأنشطته بالتمويل المباشر وبالإستثمار وفيما يتعلق بأنشطة المجلس والشراكة ، فإن مجال عمله الجغرافي أكثر اتساعا ويمتد ليشمل كل أفريقيا جنوب الصحراء ، وذلك بهدف تحقيق الالتزامات الاستراتيجية للنيباد.
- 30- ويركز البنك بصفة خاصة على تنمية البنى التحتية ، وجميع القطاعات المتداخلة ويغطي جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية. ويعمل أيضا على

تسهيل الاستثمار في القطاع الخاص، والاشتراك في مشروعات البنى التحتية وذلك بفضل عمليات التمويل المشترك والشراكات العامة - الخاصة، والأسواق العامة.

31- وفي إطار "السادك" فإن الاستثمار الإقليمي يركز على المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية وعلى البرامج التي تستطيع أن تمتص ظروف السوق . فالمجالات المحددة التي تشملها التغطيات المصرفية في الإقليم هي ما يلي :

- موارد الطاقة والطاقة الكهربائية (بما في ذلك النفط والغاز).
- التعدين.
- نظم النقل.
- المشروعات الزراعية الكبيرة.
- الخزانات وشبكات تنقية المياه المقرونة بالاستخدام التجاري.
- الاتصالات السلكية واللاسلكية وتقنية المعلومات والاتصالات.
- أنشطة تطوير الأسواق المالية المحلية عن طريق قنوات إقراض المؤسسات المالية، وإصدار السندات لتمويل البنى التحتية وغيرها من مجالات النمو الاقتصادي.
- مشروعات تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي .

32- وفي خارج إقليم "السادك" فإن البنك يقوم بدور المستشار والشريك - فالشراكة مع الوكالة الفرنسية للتنمية والتي وفر لها تسهيلات لإعداد مشروعات بقيمة (25) مليون راند، ودعمه لمشروعات النيباد، ليس كل ذلك سوي مجرد أمثلة. وقد تم الإقرار بأهمية الشراكات على الصعيدين الإقليمي الفرعي والقاري بإنشاء وحدة الشراكة الأفريقية، تقوم بإجراء اتصالات يومية مع أمانة النيباد، وتواصل مهامها في تقديم الاستشارات والخدمات المساعدة في المجال القانوني.

33- في 31 مارس 2004 وصل رأس المال والاحتياطي للبنك إلي (11ر1) مليار راند. وتتكون موارد البنك من الاشتراكات في رأس المال الاجتماعي بواسطة حكومة جنوب أفريقيا، ومن القروض المباشرة من الأسواق المالية ومن سداد القروض ومن الصناديق الداخلية. وقد أنشأ البنك خطوط ائتمان لدي المؤسسات الدولية المرموقة وذات المقدرات مثل بنك التنمية الأفريقي وبنك الاستثمارات الأوروبي - كما يقوم أيضا بالحصول على الأموال من فايدراوفيو وصندوق التعاون الاقتصادي الياباني لما وراء البحار، والوكالة الفرنسية للتنمية. كما أن البنك قد وقع على اتفاقيات مع العديد من أجهزة التنمية مثل الصندوق الموحد التابع للبنك الدولي، وذلك من أجل إدارة الأموال نيابة عنهم.

34- تقوم لجنة التسيير بإدارة عمليات البنك والإشراف عليها وذلك بفضل اللجان العديدة التي تم إنشاؤها لمعالجة الإدارة المالية والمخاطر والرقابة واستراتيجية البحوث وتوسيع دائرة القروض وممارسات التخديم بما في ذلك التكافؤ في

التوظيف وسياسات الأجور . واللجان التي تم إنشاؤها هي الآتية : لجنة المراجعة
والمال ، لجنة القروض ، لجنة استراتيجية البحوث ، ولجنة الأجور .

و - المناقشات:

35- إثر كل هذه التقديمات، تناولت المداولات المسائل التالية وكما تم إصدار
التوصيات الملائمة.

36- بعد مناقشات مستفيضة أثار الخبراء المسائل التالية :

1) هل من الملائم إنشاء بنك الاستثمار الأفريقي بينما توجد هنالك مؤسسات
مماثلة في القارة ؟ مثل بنك التنمية الأفريقي ، وبنوك الاستثمار الإقليمية
والمؤسسات المالية ؟ وكيف ستكون العلاقة بينها ؟ وفي هذا الصدد، تمت
التوصية بإنشاء بنك الاستثمار الأفريقي لمليء الفراغ المالي الذي لم تغطيه
المؤسسات المالية القائمة. بيد أن الخبراء قد لاحظوا أن الأهداف التي تم
تحديدها لبنك الاستثمار الأفريقي مثل النمو الاقتصادي ، والتخفيف من حدة
الفقر ، والتنمية البشرية ، فإن بنك التنمية الأفريقي يقوم بها بالفعل. وعليه ،
ينبغي النظر في هذه الأهداف من أجل تقادي التضارب والازدواجية في
المهام.

2) ما هو التوجه الذي سوف يتم تحديده لبنك الاستثمار الأفريقي ؟ هل سيكون
موجها من أجل النمو أم من أجل التنمية الاجتماعية ؟ اقترح الخبراء أن يركز
بنك الاستثمار الأفريقي على تعزيز القطاع الخاص وتمويل المشروعات
الاقتصادية ذات الجدوى ، وتعبئة الموارد المالية من أجل التنمية الاجتماعية
الاقتصادية.

2) ما هو الدور الذي ينبغي أن تقوم به الحكومات في تسيير بنك الاستثمار
الأفريقي ، إذا ما تم الأخذ في الاعتبار بأن الدول الأفريقية لم تتجح في
الاحتفاظ بمؤسسات مالية وتنموية قوية ؟ وقد أبدى الخبراء رغبتهم في أن
توجه الحكومات التزاماتها إلي مجال الرقابة والنظم وأن يكون البنك
بمثابة مشروع مشترك بين الحكومات والمؤسسات العامة والقطاع
الخاص وتحدد فيه الأسهم بالمشاركة.

3) كيف يمكن خلق ظروف مواتية من أجل تطور دائم لبنك الاستثمار
الأفريقي بتمويل المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية؟ ومن أجل ضمان
الجدوى والحيوية والتجديد والمسؤولية فقد تم اقتراح تقسيم الأسهم بالعدل
بين الحكومات والقطاع الخاص.

4) ما هو السبيل الذي سوف يتبعه بناء الاستثمار الأفريقي للوصول إلي
سوق الأموال الدولية من أجل تعبئة الموارد المالية اللازمة حتى يتمكن
من إدارة القروض والدعم بما في ذلك الصناديق الخاصة؟

- (5) كيف يمكن وضع مشروعات جديدة لضمان الاستثمارات مثل الوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمارات وذلك من أجل الحد من عوامل المخاطر؟
- (6) كيف سيكون دور القطاع الخاص الأفريقي والأفراد وأفرقة الشتات في تسيير واستغلال موارد بنك الاستثمار الأفريقي؟

ز - التوصيات:

"بالرغم من الصعوبات فقد أكد الخبراء على ضرورة إنشاء بنك الاستثمار الأفريقي من أجل مواجهة تحديات التكامل الاقتصادي الأفريقي".

37- وبالتالي فقد تم إصدار التوصيات الآتية :

● مهمة بنك الاستثمار الأفريقي:

- (1) تعبئة الموارد المالية من أجل التكامل الاقتصادي والتنمية.
 - (2) تعزيز الاستثمار في مجال البني التحتية ؛
 - (3) تعزيز القطاع الخاص من أجل التنمية الاقتصادية ؛
 - (4) تعزيز تطوير الأسواق المالية الوطنية/الإقليمية ، والنظم المالية بما في ذلك نظم التمويل الجزئي بهدف تسهيل الحصول على القروض لجميع فئات المجتمع بما في ذلك القطاع غير الرسمي.
 - (5) توفير التمويل الخاص لتعزيز التجارة الإقليمية الداخلية.
- 38- كذلك أيضا ، أوصي الخبراء ببحث واعتماد المذكرة المفاهيمية ومشروع البروتوكول طبقا للتوصيات الواردة أعلاه.
- 39- واقترح الخبراء أيضا أن يكون هنالك تحديد واضح للشركاء ومساهماتهم المختلفة التي ينبغي تقديمها إلي بنك الاستثمار الأفريقي . وفي هذا الصدد ، لا بد من إشراك المؤسسات العامة والخاصة في عملية التسيير الجيد لبنك الاستثمار الأفريقي.

● مصادر التمويل:

40- بناء على المناقشات التي دارت حول هذا الموضوع ، تم الخروج بالتوصيات التالية:

- (1) يتم تمويل بنك الاستثمار الأفريقي من اشتراكات الدول الأعضاء والقطاع الخاص وأفرقة الشتات وأيضا من رؤوس الأموال الأجنبية ، وبحد أقصى يتم الاتفاق عليه لاحقا.
- (2) تعبئة موارد المؤسسات مثل التأمينات وصناديق المعاشات ، وصناديق مخاطر رأس المال والصناديق الخاصة، بما في ذلك صناديق الأوقاف الخاصة / والمساعدات.
- (3) تعبئة الموارد من السلع الأساسية بفضل خلق صناديق للوقف الخاص.

- (4) طرح الأسهم ذات الامتيازات ، وبيع السندات للجمهور الواسع.
- (5) تسهيل استعادة الممتلكات التي تم الحصول عليها بطرق غير مشروعة ، والموجودة في المصارف الأجنبية ، وذلك عبر صناديق الوقف الخاص .
- (6) تشجيع الدول الأفريقية والماتحين الآخرين على إنشاء صناديق وقف خاصة.

* الانضمام والإدارة:

- 41- قدم الخبراء التوصيات التالية :
- (1) يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة لدورتين (5) سنوات لكل،
- (2) يتم تمثيل القطاع الخاص في مجلس الإدارة على أن لا يكون له حق النقض ،
- (3) إنشاء لجنة للمراجعة من أجل تعزيز الإدارة الرشيدة ؛
- (4) صياغة مدونة للسلوك ؛
- (5) ينبغي الفصل بين مهام رئيس مجلس الإدارة ورئيس البنك.

● التعاون والشراكة مع المؤسسات الأخرى:

- 42- قدم الخبراء التوصيات التالية :
- (1) تعزيز التمويل المشترك مع المؤسسات المالية الملائمة الأخرى من أجل المشروعات المناسبة وخاصة القطاع الخاص، إن أمكن ذلك .
- (2) الدخول في عمليات التعاون مع الوسطاء الماليين ؛
- (3) دعم الشراكة مع المؤسسات المالية المرموقة الأخرى من أجل اقتسام المعلومات والمساعدات الفنية والأنشطة الأخرى لدعم المقدرات مثل دراسات الجدوى ، وإعداد المشروعات ووضع خطط العمل .

3- صندوق النقد الأفريقي:

- أ - تقديم مفوضية الاتحاد الأفريقي: مذكرة مفاهيمية بشأن إنشاء صندوق النقد الأفريقي:

- 43- من خلال تقديم المذكرة المفاهيمية ، أكد المستشار على أن هدف رؤساء الدول والحكومات من إنشاء صندوق النقد الأفريقي يرمي إلي تسهيل عملية تكامل الاقتصاديات الأفريقية بقصد القضاء على الحواجز التجارية ، ونسبة لأن صندوق النقد الدولي لم يتمكن من إيجاد حل لمشكلة موازين مدفوعات الدول الأفريقية . وأضاف أن الهدف الرئيسي كان هو تقديم المساعدات المالية إلى الدول الأعضاء التي تعاني من مشاكل في موازين مدفوعاتها. كما أوضح أن أنشطة صندوق النقد الأفريقي سوف تكون مكملة لأنشطة البنك

المركزي الأفريقي، بما في ذلك إدارة الاحتياطات الدولية وعمليات الاقتراض.

44- كذلك أيضا سلط المستشار الأضواء على أهداف صندوق النقد الأفريقي، والانضمام والتمويل والإدارة .

45- وأعلن المستشار أن إنشاء صندوق النقد الدولي من شأنه تسهيل التعاون الوثيق والسياسة النقدية المشتركة والإسهام في تحقيق العمليات التالية:

- تصحيح الاختلال في موازين مدفوعات المجموعات الاقتصادية الإقليمية.
- المساعدة على القضاء على الحواجز الخاصة بعمليات السداد الجارية فيما بين الدول الأعضاء .

- تسوية عمليات السداد الجارية بين الدول الأعضاء .
- تنسيق المواقف بين الدول الأعضاء حول قضايا النقد الدولية.
- توفير القروض إلى الدول الأعضاء على المدى القصير والوسيط.
- دعم مقدرات الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية على الاقتراض.

- تنسيق السياسات النقدية.
- تعزيز التعاون بين المؤسسات النقدية.

46- ومن الناحية الأخرى ، فقد تناولت مناقشات المستشار المقترحات الخاصة بعمليات القروض وسبلها، وكذلك تنظيم وهيكل صندوق النقد الأفريقي كما ورد ذلك في المذكرة المفاهيمية.

المناقشات:

47- لم تكن فكرة إنشاء صندوق النقد الأفريقي فكرة جديدة ، فقد اقترحتها الدول الأفريقية منذ الثمانينات ، كرد على الشعور بالضيق الذي سببه صندوق النقد الدولي ، كما يعزى إلي عدم الرضا عن التسهيلات غير العادلة التي يقدمها صندوق النقد الدولي إزاء المشكلات التي تعاني منها الدول الأفريقية في موازين مدفوعاتها. ولم تكن الدول الأفريقية راضية علي وجه الخصوص عن شروط صندوق النقد الدولي ، الذي تطالب الدول الأعضاء بتنفيذ برامج التعديلات الهيكلية بما في ذلك تخفيض العملات ومع ذلك لا بد من الاعتراف بأن لصندوق النقد الدولي بعض التسهيلات لمساعدة الدول التي تواجه صعوبات مؤقتة في موازين مدفوعاتها عليه ، فقد كانت المشاكل التي واجهها الخبراء على النحو التالي :

(1) من غير الممكن أن يتم إنشاء صندوق النقد الأفريقي ما لم تكن العديد من الدول الأفريقية تعاني من عجز في مدفوعاتها الجارية ، وأن يكون الوضع العام لسداد الالتزامات الخارجية يتسم بصفة عامة بالعجز (أي أن الفائض لا يغطي العجز).

- (2) يستطيع صندوق النقد الأفريقي ضمان تمويل العجز في موازين المدفوعات دون أن يطالب الدول الأعضاء التي تستغل أمواله بإجراء إصلاحات نقدية خاصة إذا كان العجز في حساباتها الجارية هيكلياً.
- 48- ومع ذلك ، فإن مؤشر فوائض الميزانية المرتفع في الدول المصدرة للنفط يمكنه الإسهام في حل المشكلة المشار إليها في الفقرة (1) أعلاه ، بينما تظل المشكلة الثانية قائمة.
- 49- يمكن لصندوق النقد الأفريقي أن يستلهم من نظام النقد الأوروبي بيد أن الدروس المستفادة من نظام النقد الأوروبي توضح حقيقة أن إنشاء صندوق النقد الأفريقي :
- (1) ينبغي أن تمكن من تعزيز التعاون النقدي ؛
 - (2) ينبغي أن تساعد في مضاعفة الجهود من أجل دعم التكامل الإقليمي؛
 - (3) ينبغي أن تمكن من وضع آليات تهدف إلى ضمان سياسة مالية حازمة.

ج - التوصيات:

"أقر الخبراء بضرورة إنشاء صندوق النقد الأفريقي والذي سوف يكون دوره مساعدة الدول على سد العجز في موازين مدفوعاتها، وتعزيز التعاون النقدي وضمان الرقابة وإتباع سياسة مالية حازمة. واقترحوا أن يعكف صندوق النقد الأفريقي على الرقابة والسياسة المالية الحازمة بعد إنشاء البنك المركزي الأفريقي".

- 50- عليه ، قدم الخبراء التوصيات التالية :
- (1) يكون دور صندوق النقد الأفريقي على النحو التالي :
 - توفير الدعم المالي على المدى القصير من أجل إصلاح الاختلال في موازين المدفوعات،
 - تعزيز التعاون النقدي بين الدول الأعضاء ،
 - مساعدة الدول الأعضاء على وضع سياسات مالية حازمة ورقابة ولوائح للنظم المصرفية ، إضافة إلى خلق آليات للمراجعة في إدارة موارد الميزانية والموارد المالية.
 - تعزيز التجارة الأفريقية الداخلية والاستثمارات وعملية التكامل الإقليمي.
 - (2) من المحتمل أن يكون صندوق النقد الأفريقي أكثر فعالية إذا ما كان يعمل داخل مناطق الاتحادات النقدية.

- (3) على صندوق النقد الأفريقي أن يعمل بالتعاون مع مختلف الاتحادات النقدية ذات المصالح المشتركة فيما يختص بالعجز في موازين المدفوعات . وإمكانية الحصول على القروض التي يمنحها صندوق النقد الأفريقي إذا ما كان ذلك ضرورياً.
- (4) على صندوق النقد الأفريقي دعم التعاون النقدي بين الدول الأعضاء، وتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي بفضل آلية الرقابة والإشراف ، وكذلك أيضاً التعاون مع المؤسسات المالية الأجنبية بما في ذلك صندوق النقد الدولي.
- (5) تتكون مصادر صندوق النقد الأفريقي من بين مصادر أخرى ، من اشتراكات واحتياطات الدول الأعضاء.
- (6) أما فيما يتعلق بالموعد فمن المحتمل أن يتم إنشاء صندوق النقد الأفريقي بعد فترة وجيزة من انطلاقة عمليات بنك الاستثمار الأفريقي والذي من المأمول أن يخلق بيئة مواتية لتعزيز التجارة والبنية التحتية والاتصالات.

4- البنك المركزي الأفريقي:

أ - تقديم مفوضية الاتحاد الأفريقي : المسائل المتعلقة بإنشاء بنك مركزي أفريقي:

- 51- أثار المستشار مسألة إنشاء بنك مركزي أفريقي، وأشار إلي التجارب الأوروبية الأفريقية في هذا الصدد . وأوضح الهدف الرئيسي من إنشاء البنك المركزي ، وهو :
- (1) مواءمة وتنسيق السياسات النقدية.
 - (2) ضمان إدارة نقدية أفضل ، وإيجاد عملة مشتركة في إطار عملية التكامل الإقليمي.
 - (3) الإعلان عن تقديم طلبات المناقصات ، وسك العملات.
 - (4) القيام بدور القيادة والرقابة فيما يختص بالمصارف المركزية الوطنية والإقليمية الفرعية والتي يمكنها القيام ، من بين جملة أمور أخرى، بالمعاملات في السوق الحر .

52- ينبغي أن يكون البنك المركزي الأفريقي مستقلاً مع الأخذ في الاعتبار المتطلبات ، وضمان التنظيم العادل والرقابة على المصارف الوطنية أو الإقليمية.

ب- تقديم البنك المركزي لدول غرب أفريقيا: هل يمكن أن تصلح الترتيبات المعمول بها في منطقة الفرنك مثلاً يحتذى به في التكامل النقدي للدول الأفريقية؟

53- إن منطقة الفرنك، والتي تم إنشاؤها رسمياً في 1939 ، كانت نتاجاً لتطور وتحول الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية القديمة. وبعد أن نالت استقلالها،

فإن غالبية الدول الجديدة قد اختارت أن تظل داخل كل منسجم، ومهيكل بواسطة نظام صرف مشترك.

54- إن اتفاقيات التعاون النقدي القائمة بين الدول الأفريقية في منطقة الفرنك

ترتكز على ثلاث اتفاقيات دولية ، تم التوقيع عليها بين فرنسا ودول الاتحاد النقدي لغرب أفريقيا، ودول منطقة بنك الإصدار لوسط أفريقيا والقمر ، إضافة إلى المعاهدات الخاصة بالمعاملات المرتبطة بذلك. وتمت تكملة هذه الاتفاقيات بالمعاهدات التي تم بموجبها إنشاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، والمجلس الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا، والتي تم بموجبها إنشاء اتحادين اقتصاديين ونقديين ، لهما مؤسسات مشتركة . وقد تم وضع السياسة النقدية في هذين المجالين بواسطة البنك المركزي لدول غرب أفريقيا، وبنك دول وسط أفريقيا، أي البنكين المركزيين للمنطقة.

55- إن تحليل تجربة الاتحاد النقدي لغرب أفريقيا فيما يختص بتسيير السياسة

النقدية يظهر أن تقوية الانضباط الذي حققه هذا النموذج قد أسبغ على الاتحاد شيئاً من الاستقرار النقدي تدعمه باعتماد الاتفاقية التي تم بموجبها إنشاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا.

56- ومع ذلك ، فإن التسيير النقدي الجيد لم ينعكس دائماً على الأداء الاقتصادي

لهذه الدول . وتبين هذه النتائج أنه من أجل التكامل النقدي الأفريقي، فإن فاعلية الأداء النقدي في مجال اقتصادي متكامل ، تتطلب إصلاحات هيكلية ترمي إلى توحيد الأداء الاقتصادي، وتنويع القواعد الإنتاجية، وإزالة العقبات أمام حركة البضائع والأشخاص.

ج - تقديم من بنك دول وسط أفريقيا: السياسة والقضايا المؤسسية المتعلقة

بإدارة مصرف مركزي متعدد الجنسيات:

57- يتطلب الأداء الجيد لمصرف مركزي متعدد الأطراف وضع إطار مؤسس

يُدعم استقلاله ، وبالتالي مصداقية أدائه ، وذلك بحمايته من تدخل السلطات السياسية . ومن الناحية الأخرى ، فإن فعالية السياسة النقدية المشتركة لا يمكن ضمانها إلا في إطار اقتصادي متكامل ، به تنسيق بين هذه الميزانيات الوطنية (السياسة المختلطة) ، ومواءمة بين السياسات القطاعية وخاصة في المجال المالي.

58- لقد أنشئ بنك دول وسط أفريقيا بموجب اتفاقيات برازافيل ، في نوفمبر

1972 . وهو مؤسسة عامة متعددة الجنسيات ، لها امتياز إصدار العملات الورقية وسك العملات المعدنية ، ذات السند القانوني والقوة الإبرائية في الدول الأعضاء.

59- وعلى الصعيد المؤسسي ، فإن أجهزة صنع القرار والإدارة تضم رؤساء

الدول والحكومات، واللجنة الوزارية ، ومجلس الإدارة ، ولجان النقد

- والشؤون المالية الوطنية. كما أن الرقابة على المصرف يقوم بها فريق من المستشارين ، ومفوضية الحسابات . ولجنة المراجعة.
- 60- إن الهدف المحدد للسياسة النقدية المشتركة لبنك دول وسط أفريقيا ، هو ضمان الاستقرار النقدي ، الذي يتم قياسه بمعدل التضخم ، وبمعدل الغطاء الخارجي للعملة.
- 61- حقيقة الأمر هي ، أنه إبان سنوات البذخ التي أعقبت الاستقلال ، إذا ما كانت هذه السياسة النقدية قد أثبتت فعاليتها ، فإنها سرعان ما انهارت بسبب الأزمات الاقتصادية التي تعرض لها عدد من الدول الأعضاء خلال الثمانينات. وهكذا فإن ثبات الاستقرار النقدي قد تضرر بسبب ظهور سياسات الميزانيات التوسعية ، والضعف الفردي للاقتصاديات في مواجهة الصدمات الخارجية. والتي أدت إلي انخفاض حاد في الاحتياطيات الخارجية من النقد الأجنبي ، والتي إضعاف النظام المالي الإقليمي الفرعي، وإلي زيادة الصعوبات في تمويل المؤسسات.
- 62- وفي هذا الإطار أذعنت الدول الأعضاء لتخفيض الفرنك في يناير 1994 . ولكن رغم أن آثار هذا التخفيض كانت إيجابية ، إلا أنه رؤى أن ذلك غير كاف لإصلاح ضعف الهياكل الاقتصادية. واتضح أنه من الضروري البدء في إجراء إصلاحات أعمق من أجل إعادة تأهيل الأداة الإنتاجية ، وضمان توازن بين السياسة النقدية المشتركة وسياسات الميزانيات الوطنية لكي يتم الأخذ في الاعتبار الآثار الخارجية للسياسات الوطنية.
- 63- وقد تميز هذا السيل من الإصلاحات التي تمت في إطار لاقتراح جديد للإقليم الفرعي ، بالتوقيع في عام 1999 على معاهدتين لتأسيس كل من الاتحاد الاقتصادي لوسط أفريقيا، والاتحاد النقدي لوسط أفريقيا.
- 64- ومن ناحيته ، فإن إصلاح أحكام تدخل بنك دول وسط أفريقيا، قد تم على ثلاث مراحل . بدأت المرحلة الأولى في 1990 حينما أدخل البنك المركزي مرونة أكثر ، وترشيحاً أفضل في إدارة النقد.
- 65- وتميزت المرحلة الثانية باعتماد البرمجة النقدية التي تجعل الأهداف النقدية متنسقة مع الإطار الاقتصادي الكلي التقديري. وقد شكل إنشاء السوق المالية في 1 يوليو 1994 آخر جزء من هذه الإصلاحات والتي كان الهدف منها هو توجيه السياسة النقدية في اتجاه استخدام الأدوات غير المباشرة.

" يدرك الخبراء أنه لابد من إنشاء البنك المركزي الأفريقي في الوقت المناسب. وسوف يكون دوره هو تعزيز النمو الاقتصادي في إطار استقرار الأسعار. كما أنهم اقترحوا أيضاً أن يكون البنك المركزي الأفريقي ذروة هذه العملية، إذ أنه سوف يتم إنشاؤه تدريجياً بإنشاء مصارف مركزية إقليمية. وقد أكد الاجتماع على ضرورة الإنشاء المسبق لبنك الاستثمار الأفريقي بهدف الإسراع بالتكامل الاقتصادي قبل إنشاء المؤسسات الأخرتين. وحتى يتم إنشاء البنك المركزي الأفريقي ، فقد اقترح الخبراء استخلاص الدروس من تجارب المصارف المركزية التي أثبتت نجاحها ، مثل تلك الموجودة في بعض الدول الأفريقية وفي بعض دول الكاريبي".

66- عليه ، فقد أوصي الخبراء بالتوصيات الآتية :

- (1) إنشاء عملة مشتركة ودعم مصداقيتها.
- (2) الإسهام في التكامل الاقتصادي والتنمية.
- (3) إتباع سياسة نقدية في القارة.
- (4) تعزيز استقرار القطاع المالي.

5- الطريق الذي ينبغي إتباعه :

أ - تقديم مفوضية الاتحاد الأفريقي:

لجان التسيير:

67- فيما يتعلق بالطريق الذي ينبغي إتباعه ، فقد قامت المفوضية مع الخبراء بدراسة الاقتراح الخاص بإنشاء لجان للتسيير لكل واحدة من المؤسسات المالية الثلاث. وفي هذا الصدد ، أحاطت المفوضية الخبراء علماً بأن مؤتمر الاتحاد الأفريقي قد اتخذ بالفعل قراراً يتعلق بالمقار الرئيسية لهذه المؤسسات، على النحو التالي:

- (1) بنك الاستثمار الأفريقي – سرت ، ليبيا.
- (2) البنك المركزي الأفريقي – أبوجا ، نيجيريا.
- (3) صندوق النقد الأفريقي – وسط أفريقيا.

68- تتكون كل لجنة تسيير فنية من (5) أعضاء يعملون تحت إشراف إدارة الشؤون الاقتصادية وقيمون في الدول المضيفة المختلفة.

ب- التوصيات:

" فيما يتعلق بالطريق الذي ينبغي إتباعه ، أشاد الخبراء بالاقتراح الرامي إلى إنشاء لجان تسيير فنية لكل واحدة من المؤسسات المالية الثلاث، وأوصوا بشدة بتنفيذ الاقتراح. ومع ذلك ، ومن أجل الفعالية ، فقد اقترحوا أن يكون ذلك على مرحلتين":

(1) المرحلة الأولى أو المرحلة الإعدادية تركز على الأنشطة التالية:

- دراسات الجدوى .
- وضع البروتوكولات.

- الأنشطة الأخرى - مثل الورش ، المشاورات مع المساهمين والشركاء ... الخ.

ومن الناحية الأخرى ، فإن الخبراء قد اقترحوا أن تجري هذه المرحلة الإعدادية في مقر الاتحاد الأفريقي ، تحت إشراف إدارة الشؤون الاقتصادية.

(2) المرحلة الثانية أو مرحلة التنفيذ تركز على التنفيذ الفعلي وانطلاق عمليات المؤسسات . وقد اقترح الخبراء أن تجري هذه المرحلة في المقر الرئيسي لكل واحدة من هذه المؤسسات.

69- بالتالي ، قدم الخبراء التوصيات الآتية:

- (1) إنشاء ثلاث لجان فنية للتسيير في أسرع وقت ممكن .
- (2) العمل بسرعة وتوجيه رسالة واضحة إلى الجمهور الأفريقي حول ما تم إقراره من تقدم والتزام بإنشاء هذه المؤسسات.
- (3) العمل بالتعاون مع المؤسسات والشركاء المعنيين.
- (4) إنشاء لجان تسيير لكل واحدة من هذه المؤسسات لا تقل عضوية كل لجنة عن (5) أعضاء ولا تزيد عن (8) أعضاء .
- (5) تحديد المؤسسات والأفراد المؤهلين للعمل في هذه اللجان المختلفة. فيما يتعلق بالمؤسسات لابد من إرسال خطابات مراسمية في هذا الصدد.

6- الخلاصة:

كرر مدير الشؤون الاقتصادية باسم رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي شكر مفوضية الاتحاد الأفريقي المشاركين على العمل القيم الذي أنجزوه. كما أكد على المستوي الرفيع للمداولات، التي مكنت الاجتماع من أن يقدم توصيات جيدة. وأكد للمشاركين أن المفوضية سوف تستفيد استفادة كبيرة من النتائج التي توصل لها هذا الاجتماع، كما أوضح أنها سوف يتم تضمينها في الوثيقة النهائية الخاصة بهذه المؤسسات المالية. كذلك أيضا ، أحاط المشاركين علماً بأن مفوضية الاتحاد الأفريقي سوف تواصل تعاونها معهم ، وسوف تواصل سعيها لمتابعة الأنشطة المستقبلية التي تهدف إلى الانطلاقة الفعلية لعمليات هذه المؤسسات.

2005

Report of the commission on the establishment of the financial institutions (Art. 19 of the constitutive act)

African Union

African Union

<http://archives.au.int/handle/123456789/4308>

Downloaded from African Union Common Repository